الراصد

شؤون فلسطينية

2016/04/09م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

أبرز عناوين الصحف الفلسطينية 3

حماس تعلن مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية مع مصر 4

مؤشرات على نجاح التفاوض.. على مناطق (أ)!! 5

المصالحة غير صالحة حتى الآن 6

مشروع قرار أممي يدعو لتكثيف جهود إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومصر لم توزع القرار في مجلس الأمن حتى الأن 7

مدير عمليات أونروا: وضع غزة لا يزال بعيدا عن الاستقرار 8

مليار دولار قيمة الضرائب والجمارك التي دفعتها "ايبك" لخزينة السلطة 8

وثائق بنما تكشف سيطرة عائلة عباس على الاقتصاد الفلسطيني 10

لماذا تتخوف حماس من المبادرة الفرنسية؟ 12

غزة: 20 ألف يتيم 3366 منهم بسبب حروب إسرائيل 13

الغاز يؤجج صراعا داخليا لخدمة مصالح خارجية 14

مفاجأة كتائب القسام واحتمالاتها 17

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

أبرز عناوين الصحف الفلسطينية

رام الله – وفا - 8\4\2016

أبرزت الصحف الفلسطينية (القدس، والأيام، والحياة الجديدة) الصادرة اليوم الجمعة، عددا من القضايا المرتبطة بجرائم الاحتلال، وكذلك نعي الرئيس لمدير عام الدفاع المدني اللواء محمود عيسى الذي وافته المنية يوم أمس.

كما تناولت الصحف تصريحات وكيل وزارة الخارجية تيسير جرادات بشأن لجنة التحقيق للبحث في ظروف اغتيال المناضل عمر النايف، وتأكيدات وزارة التربية رفضها لأي استخدام للمدارس لأغراض تخالف القانون.

وفيما يأتي أبرز هذه العناوين:

(القدس)

- واشنطن تصر أنها لم تتخل عن حل الدولتين وتندد بهدم بيوت الفلسطينيين
- ازدياد ميزانيات الاستيطان بنسبة 30%
- مواجهات في نابلس بعد اقتحام ألف مستوطن قبر يوسف
- عمليات هدم في خربة طانا والخان الأحمر ونعلين والمستوطنون يقتلعون ويحرقون أشجارا في الخضر
- مشروع قرار لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن
- الرئيس ينعى مدير عام الدفاع المدني اللواء محمود عيسى
- الحكومة تطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف العدوان والاستيطان
- وزارة التربية ترفض وأوقاف غزة تعقب: مقطع مصور لـ"موعظة" بمدرسة في القطاع يثير جدلا على مواقع التواصل الاجتماعي

(الحياة الجديدة)

- مجازر بحق المنازل والمنشآت وبدء بناء الجدار العنصري على أراضي بيت جالا
- الرئيس ينعى المناضل الكبير اللواء محمود عيسى
- أغلبية الإسرائيليين يؤيدون قتل من يحمل سكينا!
- جردات: هدف اللجنة الوطنية في اغتيال النايف البحث عن الحقيقة
- تحذير من انهيار حكومة نتنياهو ومطالبات بـ"تصفية" يعالون سياسيا
- وفاة رضيع إثر احتراق منزل وسط القطاع
- غضب واستياء من "فيديو التوبة" في غزة
- التربية ترفض استخدام المدارس لأغراض تخالف القانون والأنظمة والتعليمات
- نيابة عن الرئيس: عبد الرحيم يقلد روائيا اسبانيا وسام الثقافة والعلوم والفنون

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

(الأيام)

- ألف مستوطن يقتحمون مقام يوسف بنابلس
- الرئيس ينعى مدير عام الدفاع المدني اللواء محمود عيسى
- الاحتلال يهدم مساكن وخيمة ومنشأة صناعية ومسلخا ويشرد عشرات العائلات
- "الأونروا": عمليات الهدم بمخيمات الضفة انتهاك للقانون الدولي
- اعتقال 12 مواطنا من بيت عور التحتا بزعم استهداف المستوطنين
- الاحتلال يسعى لتنفيذ 11 ألف أمر هدم والأمم المتحدة: الوضع الأسوأ منذ 2009
- والد أحدهم يلمح إلى عملية خطف: اختفاء 3 شبان في رام الله في ظروف غامضة يشغل الرأي العام
- فيديو "توبة" طلاب الثانوية: "دعشنة" المدارس في غزة؟
- سلطات الاحتلال تبدأ ببناء جزء جديد من جدار الفصل العنصري قرب بيت جالا

حماس تعلن مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية مع مصر

8أبريل 2016 - 10:56 معبير حمدي شريفالعرب ,مصر

بدأ عهد جديد بين حماس والحكومة المصرية الحالية ، مع توقع أن العلاقات الثنائية سوف تتحسن ، وتحدث نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق يوم الاحد .وأوضح أبو مرزوق على صفحته الرسمية الفيسبوك " ان المحادثات بين مصر وحماس لا ينبغي أن تناقش من قبل وسائل الإعلام . وان المفاوضات الثنائية بين مصر وحماس لا تزال جارية. و ممارساتنا القادمة سوف تثبت نوايا جديدة لدينا " .عقدت حركة حماس اجتماعا مع مسؤولي المخابرات المصرية في 12 مارس لمناقشة القضايا الحيوية المتعلقة بالأمن على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر.

و كشف قيادي في حركة حماس و مساعد أبو مرزوق ، " أسامة عامر" ، قال يوم الاثنين : " كان اللقاء الأخير الذي عقد بين المخابرات المصرية ووفد حماس كانت إيجابية. و حماس حريصة على التعاون مع الأمن القومي المصر ي، والعلاقات تسير بشكل جيد " .ونوقش عدد من المسائل الأخرى مع المخابرات المصرية ، لكن قال عامر هذه ستبقى سرية وغير متاحة لوسائل الإعلام .وأشار عامر " قدمنا أدلة خلال الاجتماع ان تبرئنا من كل الاتهامات التى تشاع عنا . وان حماس لن تضر مصر " .أكد عامران حماس تبدأ حقبة جديدة من العلاقات مع مصر، وجميع الاتهامات الموجهة إليها من قبل وسائل الإعلام المصرية الآن في الماضي. ستواجه حماس أي اتهامات مستقبلية عن طريق وسائل الإعلام لها ، ممثلة في المتحدث الرسمي باسمها واثنين من القنوات التلفزيونية " القدس " و " الأقصى " .وقال الباحث في مركز يافا للدراسات والبحوث خالد سعيد يوم الاثنين " يجب على حماس تحسين صورتها في مصر من خلال توفير دليل على براءتها من كل الاتهامات الموجهة اليها. "

وحث سعيد حماس إلى الرجوع لكافة الأعضاء إلى النيابة لإثبات البراءة المزعومة في الاعتداءات أو المؤامرات ضد مصر من أجل إحراز تقدم في العلاقات الثنائية .اتهمت وزارة الداخلية في الآونة الأخيرة ، حكومة حماس من المشتبه بهم فى تدريب الذين اعتقلوا للاشتباه في تورطهم في اغتيال المدعي العام السابق هشام بركات .وبحسب وزير الداخلية مجدي عبد الغفار ، والمشتبه بهم ، الذين هم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ، تلقى تدريبا عسكريا على يد عناصر من حركة حماس في غزة ، والتي تسللت الحدود الوطنية .و منذ الاطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي ، والعلاقات المصرية مع حماس قد تدهورت ، كما اتهمت مصر مرارا وتكرارا على مجموعة من التدخل في شؤونها الداخلية ، ودعم المتمردين الاسلاميين في سيناء

GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

. وقف مرسي لمحاكمته بتهمة التجسس لصالح حماس ، وحصل على عقوبة السجن مدى الحياة .و ان حماس كانت السلطة الحاكمة في قطاع غزة منذ عام 2007 عندما فازت في الانتخابات البرلمانية.

مؤشرات على نجاح التفاوض.. على مناطق (أ)!!

ياسر الزعاترة الدستور 2016\4\9

قبل ثلاثة أسابيع أخبرتنا صحيفة "هآرتس" الصهيونية، أن مفاوضات سرية تجري بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عنوانها "الإعادة التدريجية للسيطرة الأمنية للأجهزة الأمنية الفلسطينية في عدد من مدن الضفة الغربية". وقالت إن المقترح الإسرائيلي في المحادثات تمثل في أن تكون رام الله وأريحا أولى المدن التي يخرج منها الجيش الإسرائيلي.

يوم الأربعاء الماضي، أخبرتنا ذات الصحيفة أن المفاوضات بين الضباط الإسرائيليين والفلسطينيين لم تصل الى مأزق. ونقلت عن "موظفين كبار ودبلوماسيين غربيين" قولهم إنه "جرت في الأسابيع الأخيرة ثلاثة لقاءات بين الطرفين تواصلت المفاوضات خلالها على تقليص نشاط الجيش الإسرائيلي في المدن الفلسطينية"، مشيرة إلى أن تقدما قد تحقق، ولكن ليس إلى الحد الذي "يتيح الاتفاق".

وفيما كان الطرح الأولي هو الشروع في تطبيق الخطة بمدينتي أريحا ورام الله، ثم يجري نقل التجربة إلى بقية المدن الخاضعة لتصنيف (أ)، تقول "هآرتس" إن السلطة طلبت أن يشمل الترتيب كل مناطق (أ).

معلوم أن مناطق (أ) التي تشكل 18 في المئة من مساحة الضفة، يُفترض أن تكون خاضعة من الناحيتين الإدارية والأمنية للسلطة، خلافا لمناطق (ب) ونسبتها أكثر بقليل من 18 في المئة، والتي ينص أوسلو على خضوعها لصلاحيات إدارية للسلطة وأمنية للاحتلال، وتبقى (ج) التي تخضع للاحتلال في كل شيء، والتي باتت داخل الجدار الأمني، وتستحوذ على 61 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

معروف أن المسار الذي مضى منذ وصول محمود عباس إلى السلطة عام 2004 يتمثل في انسحاب الجيش الإسرائيلي تباعا من مناطق (أ) التي دخلها فيما عرف بعملية "السور الواقي" ربيع العام 2002، مع بقائه على مشارف المدن وفي الحواجز، ومع استمرار دخوله وخروجه متى شاء لاعتقال شباب المقاومة، وحتى السياسيين العاديين.

اليوم يتم التفاوض من أجل استعادة الوضع الذي كان في العام 2002، أو قريبا منه، ولكن في إطار سياسي هذه المرة، وإن تم تجاهل هذا البعد، أو السكوت عنه. وفي حين بدأ مسار أوسلو، بـ"غزة- أريحا أولا"، فسيبدأ المسار الحالي بـ"رام الله- أريحا أولا"، وبالطبع لأن رام الله هي عاصمة السلطة العتيدة ورمز سيادتها، ولأن الوجود الإسرائيلي في أريحا محدود، ولم يخرج منها كثير من المشاكل خلال السنوات الماضية، لكن شمول الاتفاق لكل مناطق (أ)، لا يغير الكثير في جوهر الخطة ولا دلالاتها.

نحن إذا أمام استكمال لما كان يتم تباعا منذ رئاسة محمود عباس؛ ما يشير إلى تكريس المشروع الذي تحدثنا عنه مرارا وتكرارا طوال سنوات، وقلنا إنه الوحيد المطروح على الطاولة والمقبول من فرقاء الساحة الإسرائيلية ممثلا في "الحل الانتقالي بعيد المدى" أو "الدولة المؤقتة" على 40 في المئة من الضفة الغربية، مع قطاع غزة بطبيعة الحال، من دون الحاجة إلى طرح أسماء ومسميات.. المهم هو تكريس هذا الحل على الأرض، فيما سيكون بوسع قيادة السلطة أن تواصل دغدغة عواطف الجماهير بالحديث عن الثوابت، التي لا تغير في حقائق الواقع شيئا، ومن ضمنها استمرار الاستيطان.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

إنه المسار الوحيد المتاح سياسيا أمام قيادة السلطة، وهي تعرف ذلك جيدا، ومضت فيه وهو تدرك تبعاته، وقدمت الخطاب اللازم لذلك (انتفاضة الأقصى دمرتنا والتعاون الأمني مصلحة لنا)، وصاغت سلطتها ببعديها الأمني والاقتصادي على إيقاع هذا المسار.

سينكرون ذلك، ولكن اللعبة الجديدة ليست سوى تأكيد لعبة الحل الانتقالي، وتأبيد النزاع، وتحويله إلى مجرد نزاع حدودي بين دولتين؛ إحداهما بلا سيادة على أقل من 10 في المئة من أرض فلسطين التاريخة، والأخرى تسيطر على كل شيء، بما في ذلك سماء ومياه ومعابر الأولى.. وإنها لثورة حتى النصر!!

لكن الذي لا شك فيه أيضا هو أن استمرار الانتفاضة كل هذه الشهور على نحو فاجأ الطرفين (السلطة والاحتلال)، كان له دور في تسريع اللعبة، كما نتابع الآن، وسنتابع لاحقا.

هذا هو المخطط، أما النجاح فقصة أخرى، فهنا على هذه الأرض شعب أبيٌّ لن يقبل هذه المهزلة التي يتم تسويقها يوميا تحت شعار رفض المقاومة والتعاون الأمني، مع تبرير ذلك بعدم القدرة على مواجهة العدو عسكريا، وحاجة الناس إلى العيش بأمان!!.

المصالحة غير صالحة حتى الآن

حافظ البرغوثي الخليج 2016\4\9

خرجت تسريبات كثيرة متفائلة حول لقاءات الدوحة بين وفدي حماس وفتح التي ترعاها دولة قطر بهدف الاتفاق مرة أخرى على تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي جرت حوله مئات الساعات من اللقاءات في عدة عواصم وأماكن على مدى السنوات الماضية، وفي كل مرة يتم التفاهم على التفاهمات السابقة لتنفيذها لكن كل شيء في النهاية وحتى الآن ظل حبراً على ورق ولم يتم تنفيذ حرف واحد منها.

التفاؤل جاء على لسان مسؤولي حركة حماس الذين يهمهم ترويج التفاؤل في غزة لتنفيس الاحتقان الشعبي حيث ينتظر الشعب الفلسطيني في غزة البدء بتنفيذ المصالحة لعلها تفك الحصار وتحسن الوضع الاقتصادي وتخفف من سياسة المكوس الثقيلة التي تنتهجها حماس بفرض الضرائب لتوفير مصاريف عناصرها وموظفيها بعد اضمحلال الدعم الخارجي للحركة.

وكان وفد حماس الذي هرع إلى القاهرة بعد الاتهامات التي وجهت إلى الحركة بدعم الإرهاب والمشاركة في اغتيال النائب العام المصري التقى المخابرات المصرية التي أبرزت له بالأدلة والوثائق والتسجيلات تورط عناصر من حماس في أعمال الإرهاب في مصر وطلبت مصر من الوفد الرد على أسئلة محددة لتوضيح العلاقات المستقبلية، وتوجه الوفد إلى الدوحة حيث التقى قيادة الحركة المقيمة هناك وبحث الموقف والردود بشأن العلاقة مع مصر والعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين ومع الجماعات الإرهابية التي تنشط في سيناء وضبط الحدود مع مصر الخ، وانتظر الوفد أن يكلل جولته بزيارة الرياض والكويت لكن لم يحصل على دعوات رغم الوساطة القطرية وعاد إلى غزة بعد أن أبلغ المخابرات المصرية بالردود.

لكن عودة الوفد كانت سبقتها تصريحات فلسطينية متناقضة حول الشوط الذي قطعه حوار الدوحة حول المصالحة وامتنع الجانبان عن إعطاء تفاصيل لكن مسؤولي حماس أعطوا تسريبات لطمأنة أنصارهم حول حل مسألة موظفي حكومتهم في غزة قبل إنجاز المصالحة. على أن الصورة على أرض الواقع تختلف عما يتم تسريبه، فالحوار ما زال يصطدم بتفسير حماس الأحادي لبنود المصالحة وحتى الآن لم يتم تجاوز هذه التفسيرات التي تتناقض مع اتفاق المصالحة الأصلي الموقع من الطرفين الذي ينص على تشكيل لجنة قانونية وإدارية لبحث قضية الموظفين الذين عينتهم حركة حماس خلال أربعة أشهر من بدء تنفيذ الاتفاق، لكن حماس تصر على صرف رواتبهم عن أربعة أشهر قبل بت اللجنة في أمرهم، وكذلك هناك خلاف

Centre Media Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

حول العدد، ففي بداية اتفاق المصالحة منذ عام 2009 حتى الآن رفعت حماس عدد موظفيها من 16 ألفاً إلى قرابة 55 ألفاً. فمع كل جولة مفاوضات لتنفيذ اتفاق المصالحة تجري إضافة أسماء جديدة لقوائم موظفيها وترقيات جماعية آخرها ضم 1500 اسم من عناصرها الأمنية إلى قوائم الموظفين الشهر الماضي. وحتى الآن لم يعرف من سيقوم بتمويل رواتب هذا العدد من الموظفين وعددهم أكبر من موظفي السلطة الفلسطينية.

وهناك عقبة الحكومة المقبلة حيث تريد حماس أن تكون حكومة بلا برنامج سياسي فيما تصر فتح على أنها حكومة تنفذ برنامج الرئاسة الفلسطينية وتلتزم بمنظمة التحرير. وكذلك هناك خلاف حول المجلس التشريعي الذي تريد حركة حماس عقده خلال أسابيع بالتشاور مع الكتل البرلمانية. وتخشى فتح أن تلجأ حماس إلى استخدام انعقاد المجلس لنزع الثقة بالرئيس الفلسطيني أو حكومته لاحقاً باعتبارها السلطة التشريعية والتهرب من الانتخابات، فيما ترى فتح أن مهمة الحكومة المقبلة الأساسية هي التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال ستة أشهر وهو ما قد تحاول حماس تجاوزه وعدم إجرائه لأنها عملياً تريد إدارة الانقسام وليس إنهاءه في ظل تفسيراتها للمصالحة.

حتى الآن يبدو أن التفاهم حول اتفاق المصالحة لم يأخذ حقه من النضج ويحتاج إلى مزيد من البحث لتجاوز الخلافات حول التفسيرات القائمة. وقد أشيع أن من شأن تحسن العلاقات المصرية مع حركة حماس دفع جهود المصالحة إلى الأمام خاصة وأن مصر هي الدولة الراعية للمصالحة منذ البدء وأي تنفيذ لها لا يتم إلا برعايتها وإشرافها.

يبدو أن لقاءات المصالحة ما زالت تحتاج إلى المزيد من البحث وهو ما تسعى إليه قطر التي تحاول الجمع بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لكن الوضع لم ينضج بعد..

مشروع قرار أممي يدعو لتكثيف جهود إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومصر لم توزع القرار في مجلس الأمن حتى الأن

نيويورك- الأناضول- 9\4\2016

وزعت بعثة فلسطين الدائمة لدى الأمم المتحدة، مساء اليوم الجمعة، مشروع قرار على الدول العربية، يدعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الدبلوماسية الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وينص المشروع، الذي حصلت وكالة "الأناضول" على نسخة منه، على أن "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك في القدس الشرقية غير شرعية، وتمثل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين وتحقيق السلام الشامل والعادل".

ويحث القرار الفلسطيني، الذي يقع في صفحتين، على "تسريع وتكثيف الجهود الدولية والإقليمية الدبلوماسية الرامية إلى وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، الذي بدأ عام 1967، وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، والتأكيد في هذا الصدد على أهمية مبادرة السلام العربية".

ويطالب إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بالوقف الفوري والكامل لأنشطتها في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والاحترام الكامل لكل التزاماتها القانونية في هذا الصدد. وفي تصريحات لـ"الأناضول"، أفادت مصادر أممية في مجلس الأمن الدولي (فضلت عدم ذكر هويتها)، بأن مصر، بصفتها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، لم توزع حتى الآن مشروع القرار على بقية أعضاء المجلس البالغ عددهم 15 عضواً، للتصويت عليه. ويتطلب تمرير مشروع القرار في مجلس الأمن، موافقة 9 دول أعضاء على الأقل، شريطة ألا يكون من بين المعترضين عليه أي من ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وفرنسا، وبريطانيا. يذكر أن واشنطن أحبطت في فبراير /شباط 2001 مشروع

Center for Political Studies AL-ZAYTOUNA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

قرار مشابه بشأن المستوطنات، كان يدعو أيضاً إلى اعتبار المستوطنات غير قانونية، وتمثل عقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة.

مدير عمليات أونروا: وضع غزة لا يزال بعيدا عن الاستقرار

الرسالة نت 9\4\2016

دعا مسؤول بارز في وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف تدهور وضع غزة "الذي لا يزال بعيدا عن الاستقرار".

وقال مدير عمليات "أونروا" بغزة، بو شاك في تصريح للصحفيين في بروكسل، اليوم الجمعة، إن "الهدوء الحالي في غزة غير مطمئن ولن يدوم" مشيرًا إلى إن الوضع في غزة كان متدهورا لمدة (65 عامًا).

وأضاف أن "رسالة سكان غزة هي رؤية السلام الذي يتيح لهم رعاية اسرهم وتطوير ذاتهم" داعيًا إلى رفع الحصار "الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة الذي وصفه بأن له "عواقب سلبية خطيرة".

وأشار بو شاك إلى أن صناعة الاثاث في غزة قد دمرت بسبب حظر "الإسرائيليين" استيراد الخشب الذي تزداد سماكته عن سنتيمتر واحد بحجة امكانية استخدامه لبناء الانفاق.

وأوضح أن (اونروا) تعد الدعامة الوحيدة التي تساعد سكان غزة حيث ساهمت انشطتها بشكل كبير في دعم السكان الذين لا يحظون بتأييد كبير من اي طرف آخر.

وأشاد بو شاك باسهامات دول الخليج العربية ومنها الكويت والسعودية وقطر ودعمها الرئيسي لإعادة اعمار قطاع غزة وخاصة في مخطط الاسكان بعد التدمير الواسع الناجم عن الهجوم العسكري "الإسرائيلي" في عام 2014.

وأوضح أن ميزانية برنامج (اونروا) التي تدعم تقديم الخدمات الضرورية الاساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والاغاثة والخدمات الاجتماعية في غزة تواجه عجز كبير من المتوقع ان يصل في العام الحالي الى 81 مليون دولار.

وتحتاج الوكالة الى 355ر95 مليون دولار لدعم انشطة البرنامج في قطاع غزة بما في ذلك 109ر7 مليون دولار للمساعدات الغذائية الطارئة و142ر3 مليون دولار لتوفير المأوى في حالات الطوارئ و4ر4 مليون دولار للرعاية الصحية في حالات الطوارئ و3ر1 مليون دولار لخدمات التعليم في حالات الطوارئ.

يذكر أن بو شاك يوجد حاليا في بروكسل لإجراء محادثات مع المسؤولين في الاتحاد الاوروبي والبرلمان الاوروبي حول الوضع الانساني في غزة.

مليار دولار قيمة الضرائب والجمارك التي دفعتها "ايبك" لخزينة السلطة

رام الله- معا- 9\4\2016

استهجن رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار "ايبك"، طارق العقاد، ما ورد في تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بخصوص الشركة، يوم الجمعة، مستندة إلى ما تسمى "وثائق بنما".

ووصف العقاد للوكالة الرسمية التقرير بأنه "خروج عن السياق، ويقدم سردا للمعلومات بأسلوب ينطوي على التهويل"، مشددا على أن الشركة، وبصفتها إحدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تخضع للقوانين والأجهزة الرقابية الفلسطينية حسب الأصول".

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وتلزم القوانين السارية، الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة، ومنها "ايبك"، بنشر تقارير عن أعمالها ونتائجها المالية كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى تقرير سنوي مفصل يتضمن أيضا معلومات عن كبار المساهمين وقيمة مساهماتهم، علما إن أسهم الشركة، كجميع الشركات المدرجة، أسهمها مفتوحة للتداول أمام المستثمرين، سواء من داخل فلسطين أو خارجها.

وقال العقاد "إن ما ورد في تقرير صحيفة "هآرتس" فيه خروج عن السياق والمضمون بطريقة سرد المعلومات بأسلوب فيه تهويل، وربطها ضمن ما بات يعرف "بوثائق بنما"، حيث تجاهل التقرير عددا كبيرا من الحقائق التي تم إرسالها له عند تواصله مع إدارة أيبك، والزج بأسماء شركات ومؤسسات بطريقة مثيرة هدفها الإساءة"، موضحا أن "أيبك هي شركة استثمارية قابضة مسجلة في جزر العذراء البريطانية، ومسجلة كشركة مساهمة عامة أجنبية في فلسطين، ومدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتخضع بالتالي لكافة القوانين الرقابية الفلسطينية حسب الأصول".

وقال: صيغ الخبر بكون موقع تسجيل الشركة عند أول تأسيسها في جزر العذراء البريطانية كأنه تهمة ومحاولة للتهرب الضريبي، علما أن هذا الأمر بعيد كل البعد عن الحقيقة كون أيبك ومجموعة شركاتها التابعة في فلسطين، ومنذ التأسيس، قامت بدفع ما يزيد عن مليار دولار بين جمارك وضرائب ورسوم بأنواعها للخزينة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية الفلسطينية، ويمكن التحري عن ذلك مباشرة من خلال وزارة المالية.

وأبدى العقاد استغرابه من العرض الذي قدمته "هآرتس"، وتناقلته العديد من المواقع الالكترونية ووسائل إعلام، لمعلومات هي متاحة للجميع منذ سنوات، على أنها "كشفا" لمعلومات مخفية.

وقال "إن كافة معلومات الشركة، من ميزانيات مدققة وعضوية مجلس الإدارة وشخصيات الإدارة التنفيذية، متوفرة منذ سنوات بشكل علني وسهل الوصول إليه على موقع الشركة الإلكتروني (www.apic.ps)، والمواقع الإلكترونية لبورصة فلسطين (www.pex.ps) وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps)، وفي النشرات الدورية الصادرة عن "أيبك"، وذلك بمنتهى الشفافية".

و"ايبك" ثاني اكبر مجموعة استثمارية في فلسطين، وتعمل في قطاعات: الصناعة، والتجارة، والتوزيع، والخدمات، عبر مجموعة من الشركات التابعة، وهي: شركة يونيبال للتجارة العامة، وشركة سنيورة للصناعات الغذائية، وشركة التوريدات والخدمات الطبية، والشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق (برافو)، والشركة الفلسطينية للسيارات، والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)، وشركة "سكاي" للدعاية والإعلان والعلاقات العامة وإدارة الحدث، والشركة العربية للتأجير التمويلي، والشركة العربية الفلسطينية للتخزين والتبريد، وتعد إحدى أكبر الشركات المشغلة في فلسطين بكادر يتجاوز عددهم 1500 موظفا وموظفة.

وقال العقاد: "لا يوجد لأي من شركات المجموعة أو موظفيها مصالح احتكارية أو مزايا خاصة بأي شكل من الإشكال".

وسعى تقرير "هآرتس"، للربط بين شركة "ايبك" والسلطة الوطنية، بالتركيز على مساهمة صندوق الاستثمار الفلسطيني وهو الصندوق السيادي لدولة فلسطين، ويقوم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال نشاطاته واستثماراته في مجالات: الاتصالات، والخدمات المصرفية، والعقارات، والطاقة، وغيرها من المشاريع، وبضمن استثماراته أيضا قيامه بشراء أسهم في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ومن بينها "أيبك"، فيما تجاهل التقرير مساهمة الصندوق بهذه الشركات، مركزا حصرا على "ايبك".

وقال العقاد: بما أن الصندوق من كبار المساهمين في "ايبك"، فمن الطبيعي أن يكون ممثلا في مجلس الإدارة، حيث أن للصندوق مقعدين في المجلس، يشغل احدهما رئيس الصندوق الدكتور محمد مصطفى، ويشغل الثاني الدكتور ضرغام مرعي، ويتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة أيبك من قبل الهيئة العامة، والتي تمثل كافة مساهمي الشركة، ويتم الإعلان عن

أعضاء مجلس الإدارة من خلال الإفصاحات الرسمية وعلى موقع الشركة وإصداراتها، تنفيذا وللقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية كهيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين.

ولفت العقاد إلى أن الدكتور محمد مصطفى كان قد استقال من عضوية مجلس إدارة "أيبك" فور تسلمه منصب وزاري في الحكومة الفلسطينية، وعاد لعضوية المجلس بعد انتهاء مهامه في الحكومة الفلسطينية.

كذلك، قال العقاد "إن علاقة طارق عباس، نجل الرئيس محمود عباس، بالشركة معلنة بشكل واضح وشفاف في موقعها الالكتروني وإصداراتها، "وهو احد المدراء التنفيذيين في "أيبك" ويتقاضى راتبا ومزايا كبقية الموظفين، وذلك منذ العام 1999، أي قبل مدة طويلة من انتخاب الرئيس محمود عباس رئيسا لدولة فلسطين".

وعن مساهمة طارق عباس بالشركة، والتي غمز من قناتها تقرير "هآرتس"، قال العقاد إن "السيد طارق عباس مثله مثل عدد من الموظفين في الشركة، اشترى أسهما في الشركة، وبما أن الشركة وزعت منذ تاريخ تأسيسها أسهم مجانية ضمن توزيع الإرباح على كافة مساهميها، فقد حصل السيد طارق عباس على أسهم إضافية خلال الأعوام السابقة كبقية مساهمي أيبك، علما ان السيد طارق عباس لم يتول أي منصب حكومي، وهو موظف في القطاع الخاص منذ أكثر من عشرين عاما".

وأضاف العقاد: أيبك شركة مدرجة في بورصة فلسطين، وليس لها أي دور أو تحكم بمن يتداول أسهمها من بيع أو شراء بشكل يومي عبر البورصة، علما أن هذا حق لجميع المستثمرين الراغبين بتداول أسهم الشركة مثلها مثل أي شركة أخرى مدرجة في البورصة".

وفي وقت شجب فيه العقاد "ما ورد من مغالطات وتشويه للحقائق فيما يخص أيبك، فانه طالب وسائل الإعلام "توخي الحذر وتدقيق المعلومات والتأكد من صحتها من مصادرها قبل تداولها، والابتعاد عن الإثارة والتهويل".

وقال: لا يوجد لأيبك ما تخفيه، وكافة معلومات الشركة مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، ومتوفرة بشكل علني على موقع الشركة الالكتروني، والمواقع الإلكترونية لبورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال وفي النشرات الدورية الصادرة عن أيبك، وهي متاحة لاطلاع الجمهور بكل سهولة وشفافية.

وثائق بنما تكشف سيطرة عائلة عباس على الاقتصاد الفلسطيني

مي خلف - الخليج أونلاين 9\4\2016

في تحقيق معمّق لوثائق بنما التي سربت من مكاتب محاماة موساك-فونسكا، ينكشف نادي "السلطة والمال" الفلسطيني والشخصيات الفاعلة فيه.

ومن بين الشخصيات البارزة كان ابن الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، الذي يملك أسهماً بقيمة مليون دولار في شركة ذات علاقة وطيدة بالسلطة الفلسطينية.

هذه الشركة التي تدعى "Arab Palestinian investment company" وتعرف اختصاراً باسم (أبيك)، بحسب تحقيق لصحيفة "هآرتس" العبرية، تعتبر صرحاً اقتصادياً ضخماً تطور كثيراً في العقدين الأخيرين. إذ أصبح متغلغلاً في كل قطاعات الاقتصاد الفلسطيني؛ بدءاً من الطعام والمعدات الطبية، ومروراً بشركات العلاقات العامة والسيارات، ونهاية بالمراكز والمجمعات التجارية، ويترأسها رجل الأعمال طارق العقاد.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وتذكر الصحيفة أن العلاقة الوطيدة بين الشركة الكبرى والسلطة الفلسطينية بدأت منذ عام 1994؛ أي بعد اتفاقية أوسلو. فقد بدأت تتدخل السلطة في عمل الشركة، وامتلكت عن طريق صندوق الاستثمار الفلسطيني 18% من أسهم الشركة، في حين يمتلك طارق العقاد 27% من الأسهم.

لكن تحكم السلطة الفلسطينية بعمل الشركة ازداد بعد فوز حركة حماس بانتخابات السلطة الفلسطينية عام 2006، إذ أصدر محمود عبّاس أمراً رئاسياً يمنحه سلطة شبه كاملة على مجلس إدارة الصندوق، وبذلك أصبح صندوق الاستثمار بشكل مباشر تحت مسؤولية لجنة الرئيس الفلسطيني، وهو ما تقدر قيمته بأكثر من مليار دولار.

وفي إشارة إلى أن التعيينات تتم وفقاً لعلاقات شخصية أكثر من كونها مصالح اقتصادية، تقول الصحيفة إنه مع وفاة الرئيس الفلسطيني السابق، ياسر عرفات، بُدل جميع المسؤولين وأصحاب القرار في الشركة وفقاً لمصالح قادة السلطة الجدد، وحوكم جزء من المديرين السابقين بتهم تتعلق بالفساد المالي.

وفي عام 2011 بدأت تتضح طبيعة العلاقات الشخصية التي تتحكم بعمل أكبر شركة اقتصادية في فلسطين، وكيف تلتقي السلطة والمال لتترك دفة القيادة الاقتصادية في يد الساسة. إذ عيّن في هذا العام طارق عباس، ابن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كعضو مجلس إدارة في "أبيك"، وفي حين أن عضوية عباس في مجلس الإدارة ليست سرية، إلا أن وثائق بنما كشفت عن امتلاكه حتى سبتمبر/أيلول عام 2015 لأسهم تفوق قيمتها الـ982 ألف دولار.

كما كشفت الوثائق علاقة وطيدة لعباس الابن وثروته المتراكمة عن طريق شركة العلاقات العامة "سكاي"، التي تسيطر على أقسام واسعة من قطاع الدعاية والإعلان الفلسطيني، وأديرت لوقت من الزمن على يد طارق عباس. وهنا يذكر أن عدة تحقيقات لصحف أجنبية تناولت موضوع ثروة أبناء محمود عباس وعلاقتها بتقلد والدهم للسلطة الفلسطينية.

وفي هذا السياق كشف تحقيق لوكالة رويترز عام 2009 عن "الأخوين عباس (ياسر وطارق)" بأن شركاتهما فازت بمناقصات بلغت قيمتها مليوني دولار أمام مؤسسات الدعم الأمريكية (USAID) الفاعلة في فلسطين، ومن بين هذه المناقصات كانت واحدة لشركة "سكاي" التي عملت على إدارة حملة علاقات عامة لتحسين صورة الولايات المتحدة في الضفة الغربية.

كما نشرت صحيفة "فورين بوليسي" عام 2012 تقريراً يرصد ثروة الأخوين عباس، ويتساءل عن مدى وجود علاقة بين نجاحهم في مجال الأعمال وبين منصب والدهم. وبحسب التقرير يتقلد طارق عباس منصباً في شركات أخرى فاعلة في الضفة؛ فهو نائب رئيس "شركة المجمعات العربية الفلسطينية" التي أنشأت مجمعات تجارية في الضفة، كما أنه مدير في شركة "يونيبال" للتوزيع المعروفة في الضفة الغربية.

وفي هذا السياق تلفت الصحيفة إلى أن شركة المحاماة البنمية لم تعتبر طارق عباس شخصية عامة ولم تتحقق من هويته كما يجب؛ ممّا جعلها تغفل عن متابعة تدفق أمواله في الملاذات الآمنة، ومعرفة إن كان استخدام الأموال يتم بشكل قانوني أم لا.

ومن الشروط القانونية التي على مكتب المحاماة اتباعها التحقق من عدم ارتكاب العميل المصنف كشخصية عامة مخالفات جنائية أو مالية، أو استخدام أمواله في الفساد السياسي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

لماذا تتخوف حماس من المبادرة الفرنسية؟

الجمعة 2016.4.8 - 11:25 صباحا بتوقيت ابوظبي

محمد علي حسن

انتقد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق ما وصفه بـ"السعي الشديد للسلطة الفلسطينية وراء المبادرة الفرنسية"، قائلًا: "هناك أشياء عصية عن الفهم، ليس لصعوبتها، ولكن لعدم منطقيتها، مثل المبادرة الفرنسية والتي تؤيدها السلطة الفلسطينية."

وتساءل أبو مرزوق في تدوينة على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" عن كيفية دعوة السلطة لمؤتمر دولي لا تؤيده الأطراف الرئيسة (أمريكا، روسيا، الصهاينة) .

من جانبه قال الدكتور منصور عبد الوهاب، المترجم السياسي السابق للغة العبرية بمؤسسة الرئاسة المصرية، إن قيادات حماس لا تستطيع الخروج عن المنظومة العامة التي تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي تتمثل في عدم الحديث عن عملية السلام أو مبادرة تخرج عبر قنوات مغايرة لهما.

وأكد عبد الوهاب في تصريحات لبوابة "العين" الإخبارية، أن حماس تريد إفساد أي مبادرة سلام في الشرق الأوسط تكون خارج المظلة الأمريكية حتى إذا كانت لصالح دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وأشار المترجم الرئاسي السابق إلى أن حماس ترفض المبادرة الفرنسية نظرًا لأنها تتحدث مع السلطة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولهذا يشعر قيادات الحركة بالتهميش.

وكشف عبد الوهاب عن وجود تنسيقات بين حركة حماس وإسرائيل في النواحي الأمنية والسياسية، لا سيما استخدام حماس للضغط على الفصائل الموجودة في قطاع غزة الفلسطيني، قائلًا: "حسب معلوماتي يقوم الموساد بالاتصال مع قيادات حماس عند قصف مبنى أمني أو إداري تابع للحركة؛ حتى تتم عملية الإخلاء لتقصف الطائرات الإسرائيلية المبنى المتفق عليه جزئيًّا"، مؤكدًا أن أي قصف يستهدف قطاع غزة يصب في مصلحة حماس نظرًا لأن الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى إيصال رسالة للمستوطنين بأن أي صاروخ يتم إطلاقه من القطاع يرد الجيش الإسرائيلي عليه، أما مصلحة حماس فتتلخص في أنها مع كل قصف إسرائيلي تخرج وسائل الإعلام التابعة لها لتزعم أن الحركة تصمد تحت النيران الإسرائيلية.

وأكد الدكتور أيمن الرقب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس المفتوحة، أن المبادرة الفرنسية حتى الآن لا تزال في طور الأفكار، وأن المؤتمر سينعقد في شهر يونيو المقبل لوضع الرؤى والتفاصيل التي ناقشها مجلس الأمن، ما سيؤدي إلى فشل أي خطوة لتوقيع حماس اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وأوضح الرقب لبوابة "العين" الإخبارية، أن حديث الحركة بالرفض ينبع من تخوفها أن تؤثر المبادرة على مشروعها، مشيرًا إلى أن حماس تريد دعوتها كممثل للفلسطينيين، ولكن من يُدعى في مثل هذه المبادرات أو الاتفاقات هي الجهات الرسمية، وإذا كانت قيادات الحركة تعتقد غير ذلك فإنهم "واهمون"، وحسب الاتفاق فإن من يدير المفاوضات بشكل مطلق هي منظمة التحرير الفلسطينية، أما حماس فتحاول أن يكون لديها دور، وهذا بعيد تمامًا عن المنطق.

وتنص البنود الأساسية للمبادرة الفرنسية على العودة إلى حدود عام 1967 بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، تحديد مدة عامين حدًّا أقصى أمام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي، مواكبة دولية لعملية السلام، مع ترك المفاوضات لإسرائيل والفلسطينيين، المبادرة ليست لصنع السلام ولكن دفع هذه

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الأطراف نفسها لتصنع السلام، ورعاية المفاوضات من قبل مجموعة دعم دولية تضم دولًا عربية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي.

غزة: 20 ألف يتيم 3366 منهم بسبب حروب إسرائيل

عرب ٤٨/ الأناضول تحرير : بلال ضاهر 8\4\2016

لا يملك الأيتام من أطفال قطاع غزة في يوم 'اليتيم العالمي' الذي يصادف يوم الجمعة الأولى من أبريل/نيسان كل عام، سوى الحنين لأم أو أب رحلا عن هذا الوجود.

وزادت الحروب الثلاث التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، خلال ست سنوات فقط (2008-2014)، من أعداد الأيتام التي تقول مؤسسات حكومية وأهلية، إن هناك أزمة في استيعابهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم، حيث وصل عددهم إلى قرابة الـ20 ألف، منهم 3366 نتيجة تلك الحروب.

وفي الجمعة الأولى من شهر أبريل/نيسان من كل عام يحيي العالم بـ'يوم اليتيم'، وهو يوم تحييه هيئة الأمم المتحدة والدول العربية للتذكير بحقوق الأطفال الأيتام.

ووفقاً لإحصائية أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية بمناسبة يوم 'اليتيم العالمي'، يبلغ عدد الأيتام الإجمالي في قطاع غزة 20 ألف يتيم بفعل حروب إسرائيل أو الوفاة الطبيعية، لافتة إلى أن 34,2% من إجمالي هؤلاء هم ضمن الفئة العمرية من 5-11 عاماً.

وكشفت الإحصائية أن عدد الأيتام في القطاع بفعل الحروب الثلاث بلغ 3366 يتيماً، تقل أعمارهم عن 18 عاماً، منهم نحو 2053 قتل آباؤهم في الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل صيف عام 2014.

وفي أول يوم من العام الدراسي لهذا العام، لم تفلح محاولات الشقيقة الكبرى راوية (18عاماً) بإسكات دموع أختها لين (6 سنوات)، التي كانت واحدة من مئات الأيتام الذين التحقوا بالصف الأول محرومين من رفقة آبائهم.

ولين، كما تقول شقيقتها للأناضول، 'تعيش بعد أكثر من عام على مرور وفاة والدتها جراء قصف إسرائيلي في الحرب الإسرائيلية الأخيرة تحت وقع الصدمة'.

وتضيف أن 'الأمر بالنسبة لي أنا الأخت الكبرى في المنزل، قاسٍ ومؤلم، فكيف الحال معها؟، في كل مرة ترى فيها طفل برفقة أمه تبدأ في البكاء'.

كذلك غيّبت الحرب الأخيرة أحلام الطفل ياسر صبري، الذي فقد والديه الاثنين معاً، وبات كما يقول ابن الـ11 عاماً، وحيداً برفقة ثلاثة من إخوانه.

ويتذكر صبري بحسرة في يوم اليتيم كيف كانت أمه تعد له وجبات الطعام الشهية، ويقول للأناضول 'أمي وأبي راحوا، احنا وحيدين، أختي الصغيرة نور (5 سنوات) بتسأل دايما مين يلبسني ويمشطني'.

وفي داخل المعاهد الخاصة برعاية الأيتام، يتذكر الأطفال بدموعهم ورسوماتهم ومقتنياتهم الصغيرة، آباءهم الراحلين عنهم.

عائشة الشنيار (8 أعوام) تتمنى لو أن أمها التي فقدتها في الحرب الأخيرة تعود كي تُرتب معها البيت، وتراجع لها دروسها، وتُقبلّها على جبينها.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA
For Studies & Strategies

ولا تقوَى الشنياري، التي فقدت ثلاثة من إخوتها أيضا في القصف الإسرائيلي، وتوفي والدها قبل سنوات في حادث سير، على النطق بكثير من الكلام. وتختصر معاناتها: 'بدنا نعيش حياتنا زي باقي أطفال العالم'.

وتقول اعتماد الطرشاوي، المدير العام للرعاية الاجتماعية بالوزارة نفسها، إنّ الأيتام في قطاع غزة، يزداد أعدادهم بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وفي عام 2014 وعلى مدار 51 يومًا تعرض قطاع غزة الذي يُعرف بأنه أكثر المناطق كثافة للسكان في العالم، (1.9 مليون فلسطيني) لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري، تسبب بمقتل 2322 شخصاً، بينهم 578 طفلاً (أعمارهم من شهر إلى 16 عاما)، و489 امرأةً (20-40) و102 مسنًا (50-80)، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية.

وبحسب الوزارة نفسها، فإن 'أكثر من 100 عائلة تم قصفها وإبادتها بالكامل خلال تلك الحرب، مشيرة إلى أن آلاف من الأطفال فقدوا الأم نتيجة هذا القصف، أو الأب، وفي كثير من الحالات الاثنين معاً.

فيما خلّفت الحرب الثانية التي وقعت عام 2012 واستمرت ثمانية أيام، 224 يتيماً، بينما الأولى عام 2008، أسفرت عن 1089 يتيماً.

وقالت الطرشاوي إن 'إسرائيل تحرم أطفال غزة من طفولتهم'، مشيرة إلى أن ازدياد أعدادهم تشكل تحدياً أمام الوزارة والمؤسسات المختصة برعاية الأيتام، وتقديم الرعاية المادية والنفسية لهم.

وتؤكد الطرشاوي أن الحصار الإسرائيلي تسبب في زيادة معاناة الأطفال الأيتام، نتيجة نقص الدعم والوسائل اللازمة للترفيه عن الأيتام وتقديم الدعم اللازم لهم.

وتفرض إسرائيل حصارًا على قطاع غزة، منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، وشدّدته في منتصف حزيران/يونيو 2007.

وبحسب منظمات دولية، فإن الحصار الإسرائيلي تسبب بارتفاع كبير في نسب الفقر والبطالة في القطاع، ومعدلات 'الاكتئاب النفسي'.

الغاز يؤجج صراعا داخليا لخدمة مصالح خارجية

عرب48/ بلال ضاهر تحرير 8\4\2016

تغيّر شكل السجال في إسرائيل، منذ صعود اليمين المتطرف، بزعامة بنيامين نتنياهو، إلى الحكم. لم تعد هناك مؤسسة إسرائيلية محصنة من الاستهداف، وما يسمى بـ'البقرات المقدسة' أخذت تُذبح الواحدة تلو الأخرى. إنه صراع إسرائيلي داخلي، بين 'الحكم القديم'، الذي أسس الدولة وبلور هويتها، كدولة تدعي تبني قيم الديمقراطية والرفاه، ولكنها في الوقت نفسه دولة احتلال، تسيطر على شعب آخر، تقمع حريته وتهدم مجتمعه، وبين 'الحكم الجديد'، الذي واصل نهج سلفه، وأمعن بالقمع والتنكيل بالرازحين تحت الاحتلال، وأقام نظاما اقتصاديا نيو ليبرالي، لا يخدم رأسماليين محليين فقط، وإنما أولئك الموجودين ما وراء المحيط، في بلاد 'العم سام'، الذين يضخون أموالهم على نتنياهو وزمرته.

من هذا السياق بالإمكان رؤية الصراع المتفجر من جديد حول خطة الغاز الحكومية، التي أقرتها حكومة نتنياهو، وقررت المحكمة العليا إلغاءها. وبعد قرار المحكمة العليا راح ممثلو 'الحكم الجديد' يهاجمونها، بينما انبرى ممثلو 'الحكم القديم' يدافعون عنها. وبسبب ضعف 'الحكم القديم' وإفلاسه سياسيا، كان دوي هجوم 'الحكم الجديد' على المحكمة أقوى من الدفاع عنها. فالمحكمة العليا هي إحدى 'البقرات المقدسة' التي تتعرض للذبح.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ولقد وضع نتنياهو كل ثقله من أجل تمرير خطة الغاز الحكومية، التي تمنح شركتي 'ديلك' الإسرائيلية و'نوبل إنرجي' الأميركية احتكارا في استخراج الغاز من حقل 'تمار' العملاق في البحر المتوسط، وأن تطور حقل 'ليفياتان' العملاق أيضا من أجل استخراج الغاز بعد عدة سنوات. ويعتبر نتنياهو أن هذا الغاز سيدر دخلا هائلا على الخزينة الإسرائيلية من الضرائب. وسعى نتنياهو إلى تصوير قضية الغاز على أنها قضية أمن قومي إستراتيجية، وناقشها في الحكومة المصغرة للشؤون السياسية والأمنية، بادعاء أنه سيتم تصدير الغاز إلى مصر والأردن، وكذلك للسلطة الفلسطينية. كذلك تدخل في قرار الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على الخطة الحكومية أثرياء أميركيون وفي مقدمتهم شيلدون أدلسون، أكبر ممولي نتنياهو وداعميه سياسيا.

وفي المقابل، يرى معارضو خطة الغاز الحكومية أنها لا تعود بالفائدة على إسرائيل. إذ تبيع الشركتان الاحتكاريتان الغاز، وخاصة لشركة الكهرباء، بسعر مرتفع، كما أن الشركتين لا تتركان احتياطي غاز، لأن هدفهما تحقيق الربح بأسرع ما يمكن بواسطة تصديره. كذلك هناك معارضة لمجرد منح الاحتكار.

تقويض صلاحيات المحكمة العليا

كان صوت وزير القضاء، أييليت شاكيد، الأعلى والأشد فتكا بين أصوات 'الحكم الجديد' ضد المحكمة العليا. ووصفت شاكيد المحكمة العليا، خلال مؤتمر نقابة المحامين، يوم الاثنين الماضي، بأنها 'تمارس صلاحيات بدون مسؤولية'، معتبرة أن 'المحكمة العليا تحول نفسها مرة أخرى إلى حلبة تحكيم في مسائل سياسي واقتصادية واسعة' وأن مسائل كهذه، مثل خطة الغاز الحكومية، ينبغي أن تحسمها الحكومة والكنيست.

وقالت شاكيد إن 'هذه المجالات السياسية، التي يتم حسمها في الكنيست والحكومة، لا يوجد أي مبرر لتدخل المحكمة العليا فيها، وأنا أسمي هذا 'مجالات الحكم'، وهنا بالضبط يجري التعبير عن قدرة الحكومة على الحكم وقدرة الكنيست على سن القوانين باسم الشعب الذي انتخب ممثليه'.

واعتبرت شاكيد أن إلغاء خطة الغاز الحكومية من شأنه أن يكلف الدولة مئات مليارات الشواقل. وقالت 'آمل ألا نتحول بنظر العالم إلى بلاد تأكل مستثمريها، وإلى دولة تحافظ من الناحية السياسية على علاقات دولية قوية، رغم الصعوبات التي نعرفها كلنا، ولكن في الوقت نفسه اقتصادها معزول، وذلك بسبب الخوف من انعدام الاستقرار القضائي'.

وتابعت أن ثمة حاجة لتعيين قضاة 'يحافظون على مناعة وهيبة المحكمة العليا، ولكن ليس على حساب إضعاف قدرة الكنيست والحكومة للعمل في الشؤون السياسية التي لا تمس بحقوق الإنسان'.

ورأى المحلل في صحيفة 'غلوبس' الاقتصادية، ماتي غولان، أن 'شاكيد تكرر أقوالها، وتدفع مواقفها اليمينية المعروفة قدما... وما نراه اليوم هم وزراء ووزيرات يريدون، لأسباب سياسية واعتبارات شخصية، أن يعملوا من دون رقابة الهيئة القضائية العليا'.

وهاجم رئيس كتلة 'المعسكر الصهيوني'، يتسحاق هرتسوغ، وعضو الكنيست شيلي يحيموفيتش، شاكيد وطالبوا بإقالتها من منصبها. واعتبرت يحيموفيتش أن 'انقلات شاكيد ضد المحكمة العليا عنيف وخطير. وشاكيد تحاول القضاء على استقلالية الجهاز القضائي وإخافة القضاة وتهديدهم'.

لكن قاضي المحكمة العليا إليكيم روبنشطاين، الذي كتب وجهة النظر المركزية في قرار إلغاء خطة الغاز الحكومية، رد على هجوم شاكيد قائلا إنه 'بالإمكان توجيه الانتقاد، والسؤال هو كيف تنتقد وهل توجه انتقادا بصورة موضوعية أم منفلتة'. وأضاف أن 'هذا لن يردعنا. وسوف نقوم بعملنا، لأننا صنعنا من أجل ذلك وهذه وظيفتنا'. وقال رئيس المحكمة العليا

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الأسبق، أهارون باراك، إن 'ما يمكنني قوله هو أن القلب يتألم. ويل لنا إلى أين وصلنا'، وشدد على 'أنني أعارض حالة تقول فيها المحكمة أن هناك قانون ربما تكون الدولة قد خالفته، لكنها لا تريد الخوض في ذلك. وعدم إخضاع قضايا للقضايا هو اختراع أميركي قمنا بتبنيه'.

إسرائيل ومصر ضد تركيا وحماس

احتكار الغاز وحكومة نتنياهو لا يعملان بشفافية في هذا الموضوع. وقال مدير عام وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، يسرائيل دانتسيغر، خلال مؤتمر حول الطاقة عقد في مدينة الخضيرة، يوم الاثنين الماضي، إنه 'سنحتفل بعيد الفصح قريبا، لكن لأسفي، في مجال الطاقة نحن بعيدون جدا عن حالة الحرية'.

وأشار دانتسيغر إلى عدم الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، وأن توليد الكهرباء ما زال يعتمد على الفحم والمواصلات على الوقود. وشدد على أن 'أسطورة حرق الفحم كمحافظ على أمن الطاقة يجب أن يتوقف، لأنه خدعة إعلامية كاذبة' في إشارة إلى موقف وزارة الطاقة المؤيد لبقاء محطات توليد الكهرباء على الفحم.

وانتقد دانتسيغر خطة الغاز الحكومية، وقال إن 'الغاز بأيدي احتكارية، ويجب أن تكون أسعاره مراقبة وذات جدوى اقتصادية. وانعدام الجدوة الاقتصادية يجعل المصانع غير راغبة في استخدام الغاز، ومهمة الحكومة هي حل هذا الفشل من خلال إنشاء سوق طلب محلي حي. وأسعار الغاز كما حددتها الخطة الحكومية هي الكارثة البيئية الأكبر لدولة إسرائيل منذ قيامها'.

من جهة ثانية، قال جورج بابدوبولوس، الذي جرى ضمه مؤخرا إلى طاقم مستشاري المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية دونالد ترامب، إن 'للولايات المتحدة مصلحة في إقامة علاقة بين إسرائيل وجاراتها بشأن احتياطي الغاز الذي تم اكتشافه'. وأضاف أن 'المصلحة الإسرائيلية والأميركية هي تصدير غاز مشترك إلى مصر' مشيرا إلى أن 'تصدير الغاز إلى تركيا ليس واردا في الفترة القريبة المقبلة، لأن الأتراك يشترطون أي تعاون بالقدرة على الوصول إلى قطاع غزة، بينما لن يسمح المصريون أبدا لحلفاء الإخوان المسلمين بزيادة تدخلهم في المنطقة'.

وعكس الصحافي والكاتب يوعاز هندل، وهو مستشار إعلامي سابق لنتنياهو، بمقال في 'يديعوت أحرونوت'، يوم الثلاثاء الماضي، جانبا من أفكار اليمين. واعتبر أن المحكمة العليا تحولت 'من سلطة قضائية إلى سلطة كابحة. وهذا اختراع جديد برعاية الديمقراطية الإسرائيلية. السياسيون يرسلون الكرات، والمحكمة تقوم بدور حارس المرمى وتصدها بيديها مهما كانت قوتها، من مشاريع قوانين إلى خطة الغاز الحكومية وحتى قرارات عسكرية متعلقة بنشاط الجنود الميداني. وهي محقة أحيانا، وفي أحيان أخرى، مثل قرار وقف هدم البيوت أو إجراء الجار (استخدام الفلسطيني كدرعي بشري)، هي مخطئة'.

وفيما ينتقد الكثير من الإسرائيليين، من أنصار 'الحكم القديم' ومنظمات حقوقية، أداء حكومة نتنياهو المتطرف، في طرح مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية مثلا، اعتبر هندل أن 'شاكيد تتحدث وتناقش (بصورة) ديمقراطية، وتطرح طعونا منطقية. ومن يعتقد أنها مخطئة، فليشرح كيف بالإمكان ممارسة الديمقراطية بحيث يكون أي قرار حكومي غير موجود حتى تصدق عليه المحكمة'.

وتابع هندل أن 'المشكلة الأكبر تكمن في 'منطقة القدرة على الحكم''. وبحسبه فإنه 'بعد 50 عاما لا تريد إسرائيل أن تقرر بشأن يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية المحتلة). ومناطق محل إجماع (إسرائيلي) مثل غوش عتصيون (إشارة للكتل الاستيطانية) ما زالت منطقة رمادية'.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

يبدو أن السجال حول خطة الغاز الحكومية مستعر أكثر من سجالات أخرى، لأن هذه الخطة ليست محل إجماع، بينما عندما يكون الحديث عن قضايا أخرى، مثل تقييد نشاط منظمات حقوقية أو سن 'قانون النكبة' أو قانون إقصاء النواب العرب، تكون محل إجماع واسع نسبيا، يلتقي فيه 'الحكم القديم' مع 'الحكم الجديد'، إذ أن كلاهما استقيا الأفكار نفسها أساسا، رغم وجود بعض الاختلاف.

مفاجأة كتائب القسام واحتمالاتها

ماجد كيالي الجزيرة نت 2016\4\8

لم تكن مفاجأة كاملة تلك التي أعلنت عنها كتائب عز الدين القسام، بعرضها صورا لأربعة أسرى إسرائيليين، في مؤتمر صحفي موجز وسريع للناطق باسمها أبو عبيدة، فقد أعلنت سابقا عن وجود أسرى، دون إفصاح عن حالتهم، إن كانوا أحياء أو أمواتا، أو إن كانوا لديها أو لدى جهة قريبة منها، متعمدة الغموض البناء لإرباك إسرائيل وزيادة الضغوط على حكومتها، وإثارة الرأي العام فيها، على غرار ما جرى إبان أسر الجندي جلعاد شاليط.

هناك عدة أسباب جعلت حركة حماس تدفع نحو هذا التطور، أولها، تصريح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي قال فيه إن حكومته تعمل على إطلاق سراح المعتقلين بالتعاون مع دول إقليمية معينة، لتهدئة خواطر أهالي المعتقلين والرأي العام الإسرائيلي، وبما يفيد بأنه يعمل على ذلك في تجاوز لحركة حماس، أي من دون دفع أي ثمن مقابل.

وثانيها، ربما وجدت حماس أن من مصلحتها إشهار هذه الورقة، ووضعها في التداول، للرد على محاولات إسرائيل تجاهل هذا الملف، أو التقليل من شأنه، لاسيما وأن أطرافا من قوى اليمين الإسرائيلي المتطرف تحرض وترفض دفع أي ثمن مقابل الإفراج عن أسرى إسرائيليين، خاصة مع تشريع الكنيست لقانون ينص على رفض إطلاق أسرى فلسطينيين ممن تعتبرهم إسرائيل "ملطخة" أياديهم بالدم، وكأن جنودها أطفال أبرياء أو سياح أو حمائم سلام!

وثالثها، هناك ما يشير للاعتقاد بأن حركة حماس تحاول توظيف هذا الملف لتعزيز علاقاتها الإقليمية، وللخروج من حال الضغط أو الحصار التي تتعرض لها، خاصة مع قيام وفد رفيع منها بزيارة إلى مصر.

ورابعها، أن حركة حماس تحاول في هذه الظروف تعزيز مكانتها فلسطينيا وعربيا، وتحقيق انتصار سياسي يتمثل بالإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى من السجون الإسرائيلية.

تجارب سابقة

إضافة إلى ما تقدم يجدر بنا هنا التنويه هنا إلى أن أوساط حماس تؤكد أن ملف الأسرى هو ملف خاص في ذاته ولذاته، وليست له صلة بملفات أخرى، كملف رفع الحصار مثلا، وأنها تتوخى من طرحه الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين (ما بين 5 إلى6 آلاف)، وفي مقدمتهم الأسرى المفرج عنهم في صفقة وفاء الأحرار التي تم التبادل فيها مع إسرائيل بجلعاد شاليط في العام 2011، والذين قامت إسرائيل بمعاودة اعتقال مجموعة منهم في الفترة السابقة، بما يخل بكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها، كما هو عادة إسرائيل.

ويبدو من الوجاهة بمكان تمسك حماس بهذا المنطق قياسا على التجارب السابقة، ففي التبادل الذي حصل بعد غزو لبنان 1982، استطاعت حركة فتح مبادلة ستة جنود إسرائيليين بحوالي 4500 فلسطيني من معتقل أنصار، وفي التبادل الذي أجرته الجبهة الشعبية القيادة العامة، جرى مبادلة 1153 فلسطيني ولبناني مقابل ثلاثة إسرائيليين، وفي العام 2004 أجرى حزب الله مفاوضات تبادل تمخضت عن إطلاق 4000 فلسطيني ولبناني مقابل ثلاثة إسرائيليين، أما في التبادل الذي أجرته

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

حركة حماس، والذي أفرجت بموجبه عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط فقد تم تحرير 1050 فلسطينيا من سجون الاحتلال.

القصد من كل ذلك لفت الانتباه إلى أنه من حق حركة حماس، ومن حق الفلسطينيين عموما، الضغط بهذه الورقة للإفراج عن كافة المعقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، خاصة أن هؤلاء الجنود تم أسرهم في ميدان القتال.

وبالمقابل فإن العدد الأكبر من المعتقلين الفلسطينيين، هم من المدنيين الذين لم يشاركوا في أعمال قتالية، وخاصة منهم المعتقلون الإداريون الذين يتم اعتقالهم لمجرد الشبهة، ولا يخضعون لأية محاكمة، ويجري تجديد حبسهم ستة أشهر بشكل مستمر ودون أي سبب، اللهم إلا إجراءات الاحتلال العسكرية التعسفية والعنصرية.

قضية الأسرى

أصبحت قضية الأسرى الفلسطينيين واحدة من أهم قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا سيما إذا علمنا أن عدد الفلسطينيين الذين زجت بهم إسرائيل في سجونها يقارب الـ 800 ألفا (بعضهم اعتقل عدة مرات).

والمشكلة هي أنالاعتقال جزء من السياسة التي تنتهجها إسرائيل لإخضاع الفلسطينيين، وتطويعهم لسياساتها، وتدفيعهم غاليا ثمن رفض الاحتلال ومقاومته. وفوق هذا وذاك فإنه يمثل جزء من سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، وبخاصة ضد جيل الشباب الذين يظهرون عناد الفلسطينيين، واستعصاء قدرة إسرائيل على وأد مقاومتهم، ثم إن معظم عمليات الاعتقال تتم بشكل تعسفي أي لمجرد الشبهة، وبشكل استباقي.

وكانت قضية المعتقلين الفلسطينيين إحدى المسائل المدرجة في اتفاق أوسلو 1993 لكن إسرائيل كعادتها -وكما في مواضيع أخرى مشابهة- تنصلت من الاستحقاقات المطلوبة منها، ولم تفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قبل الاتفاق المذكور. ثم رفضت قبل عامين مواصلة تعهداتها بالإفراج عن الأسرى القدماء، الأمر الذي قوض عملية المفاوضات التي كانت قد استؤنفت برعاية أميركية وعربية في مايو/أيار 2013.

في كل الأحوال فإن قضية الأسرى تعتبر بمثابة جرح فلسطيني مفتوح، لأنها تتعلق باستنزاف مجتمع الفلسطينيين، وهدر أعمار شبابه، وتفويت فرص التعليم عليهم، ومحاولة كسرهم، وهو أمر لم يجد الفلسطينيون حتى الآن إستراتيجية مناسبة للرد عليه، إذا استثنينا عمليات تبادل الأسرى التي تجري من حين لآخر، والتي تقوم إسرائيل بعدها بمواصلة السياسات ذاتها، المتعلقة بالعقاب الجماعي، وضمنه أخذ مزيد من الأسرى كرهائن، في محاولتها "كي وعي" الفلسطينيين.

القصد من ذلك أن الفلسطينيين مطالبون بصياغة إستراتيجية فعالة، بالتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية والعربية، لوضع حد لانتهاج إسرائيل سياسة العقاب الجماعي، وخاصة منها الاعتقال التعسفي، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وانتهاك حرمات المسجد الأقصى، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليه، وحصار غزة منذ قرابة عشرة أعوام.

احتمالات وخيارات

ولكن ماهي احتمالات التعامل الإسرائيلي مع هذا الملف؟ معلوم أن كتائب القسام ألقت بهذه "الجمرة" في ظروف لا تعيش فيها الحكومة الإسرائيلية في أحسن أحوالها، وفي ظل اتهامات متزايدة لجيشها بقتل الفلسطينيين بشكل متعمد، كإعدام دون محاكمة، ودعاوي الفساد على بعض أركان الحكومة الإسرائيلية ما يهدد بتفككها في أي لحظة والذهاب إلى انتخابات مبكرة، مع وجود قوى إسرائيلية يمينية متطرفة تحاول المزايدة على نتنياهو في كثير من الملفات المتعلقة بالفلسطينيين.

على ضوء كل ذلك ينبغي الانتباه إلى أن الأمور لا تسير بحسب الرغبات، إذ ثمة عدة احتمالات إسرائيلية للتعامل مع هذه الملف، ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الأول، يقوم على أساس سياسة مفادها استمرار تجاهل إسرائيل لهذا الأمر، أو التقليل من شأنه، لإرغام حماس على إبداء تساهل أكبر بخصوص التفاوض حول حيثيات صفقة معينة بأقل كلفة ممكنة.

والثاني، ينطلق من حث أطراف عربية وإقليمية مقربة من حماس أو لديها قوة ضغط أو تأثير عليها في هذا الموضوع (تركيا ومصر وقطر) لدفعها للمقايضة، مقابل تسهيلات معينة لا تؤثر على الملف الأصلي، أي المتعلق بالإفراج عن الأسرى، وهذا احتمال سيبقى قائما، لاسيما في هذه الظروف.

وثالثها، إمكان شن إسرائيل حملة عسكرية ضد قطاع غزة على نحو ما جرى بعد أسر شاليط، وما جرى في حرب 2006 ضد لبنان إثر أسر جنديين إسرائيليين، وهو احتمال ينبغي عدم استبعاده -وإن كان مكلفا- على ضوء التجارب السابقة، وإنما يفترض الانتباه له والحذر من الوصول إليه، لاسيما في ظروف الاضطراب الحاصلة في المنطقة، إذ أن إسرائيل ستجد نفسها مطلقة السراح في البطش بقطاع غزة والإمعان فيه قتلا وتدميرا، مع تأكيدنا أنها ستلقى مقاومة كبيرة وأنها ستتكبد خسائر فادحة.

القصد من كل ذلك أن على حماس أن تتصرف بهذا الملف بحكمة وتعقل كبيرين، ومن دون مبالغات، ومع الأخذ في الاعتبار كل الاحتمالات من دون استثناء، ولاسيما الحرص الشديد على عدم الوصول إلى اللحظة التي تدفع إسرائيل إلى شن حرب جديدة، ومن المجدي لحركة حماس أن تعزز ورقتها المتعلقة بالأسرى الإسرائيليين، وأن تحصن موقفها بمنح هامش معين في هذا الأمر لحلفائها الإقليميين، وعبر حملة علاقات عربية ودولية، يمكن أن تكبح أي حماقة إسرائيلية ضد قطاع غزة.

وربما من المفيد لها أيضا -وبغض النظر عن تقييمنا للنظام المصري- أن توظف هذا الأمر في تصويب العلاقة المصرية معها ومع قطاع غزة، ما يفيد في التسهيل على قرابة مليوني فلسطيني يعانون الأمرين جراء إغلاق مصر لمعبر رفح بسبب التوتر الحاصل في العلاقة بين حماس ونظام السيسي.

المشكلة أنه بغض النظر عن رأينا ببطولات المقاومة وصمودها وقدرتها على تكبيد إسرائيل خسائر فادحة، وكسر هيبة جيشها، إلا أن الواقع يفيد أن الفلسطينيين هم الطرف الأضعف في هذه المعادلة، فهم هنا الضحايا، وهم الذين يقتلون ويعتقلون ويخضعون للحصار.

والمشكلة أيضا أن كل هذا يحصل في ظروف الاضطراب أو الخراب في المشرق العربي، أي أن الفلسطينيين متروكون في هذه المرحلة في مواجهة إسرائيل التي تمتلك آلة عسكرية مدمرة، وتحظى برعاية وتفهم دوليين لكل ممارساتها الوحشية بحق الفلسطينيين.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies